

الأطفال في الضواحي اليمنية

خارج نطاق الريف – خارج نطاق المدينة – خارج نطاق التنمية
مؤسسة ضمانات للحقوق والحريات

ورقة عمل

نبيل أحمد الخضر

المحتويات

٣	تقديم
٤	مقدمة
١٠	الأطفال في الضواحي اليمنية
١٣	الأمان للأطفال في الضواحي اليمن
١٣	الرصااص ما يزال في جيوبهم
١٤	الحكومة ومعارضيتها والحروب في الضواحي
١٥	لصوص جريئون
١٧	على بابك هدية، قتييل
١٩	بيوت غير كاملة البناء هي أوكار للإستغلال
٢٠	هيا بنا نقفز.. هيا بنا نلعب
٢٢	التعليم للأطفال في الضواحي اليمنية
٢٢	البعيد عن العين
٢٣	لا تخرجي... فنحن نخاف عليك
٢٣	هل ما يحتاجه الدار... يحرم على الجار ؟
٢٤	التعليم الديني في الضواحي
٢٥	أين مؤسسات المجتمع المدني
٢٦	الصحة للأطفال في الضواحي اليمنية
٢٦	فانقد الشئ لا يعطيه
٢٧	ماذا يوجد في الضواحي على مستوى الصحة ؟
٢٩	قمامات في كل مكان
٣٠	الأطفال والثقافة الصحية في الضواحي اليمنية
٣٠	أين مؤسسات المجتمع المدني
٣١	الثقافة للأطفال في الضواحي
٣٢	النوادي الثقافية والمؤسسات الثقافية في الضواحي اليمنية
٣٢	الثقافة كآلية لمشاركة الطفل في الضواحي اليمنية
٣٣	توصيات
٣٤	الخلاصة

تقديم

غبار، ورياح، وتراب يكشف طرقاً غير معبدة، والمدارس مفتوحة الأبواب والنوافذ يكاد الطفل الذي يدرس بداخلها يحس بنفسه في الشارع، والفقر في كل شيء، في الثياب إهتراء، في الوجوه تعب لا يليق بطفل صغير، وبعضهم يملكون رفاه الجلوس على كرسي، وأغلبهم يدرسون على الأرض، أهى عودة لأيام الكتاتيب؟، وحتى الكتاتيب لم تكن بهذا القدر من الفقر، فالكتاتيب في الماضي كانت تقام في الجامع أو في بيت الفقير، والأطفال في الماضي كانوا يملكون رفاه الجلوس على فراش ما حتى ولو كان من جلد الماعز، ولكن الأطفال في الضواحي يجلسون على أرض إسمنتية تسري بالمرض في عظامهم الطرية، ويقال والعهددة على الراوي أن اليمن فقيرة على مستوى المستشفيات الحكومية الكبيرة التي تقدم الخدمات العلاجية للجمهور في مركز العاصمة، فما بالك بالقلعة المرعبة للمراكز الصحية في الضواحي البعيدة عن مركز تجمع الجماهير، والبعيدة عن إهتمام حكام تلك الجماهير. في الضواحي، هناك مواهب مفقودة، ولا معرفة لها بما هو المسرح، ومسرح الدمى، ويفتقدون الكتب والقصص المصورة، وورش الرسم وبقية الفنون التي تقدمها مراكز الفنون ومؤسسات المجتمع المدني في العاصمة، وهناك طرق غير معبدة، وغير مضيئة، وأزقة تتوالد مكونة متاهة مینتور جديدة تضيع فيها أمان الأطفال وأحلام الشباب في تلك الضواحي الناشئة، وكل ما فيها ناشئ.



مدخل ضاحية « السنيينة » وتبدو الحفريات كذئير شر على مستوى الخطورة على الأطفال

في الماضي كانت المدن العربية عموماً، واليمينية خصوصاً محمية بأسوار، وتفتح أبوابها لسكانها والقادمين في أوقات محددة، وهذا كان حال مدينة صنعاء قبل الثورة اليمنية في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، والتي كانت مدينة شبه مغلقة على سكانها، والذين تناسلوا فيها على مدار القرون الطويلة التي نمت فيها مدينة «سام» كما يحب اليمنيون تسميتها وتقديماً للسياح، وكما يحب الأدباء تسميتها في الكتابات الأدبية، وكانت المدينة في ذلك الوقت تغلق أبوابها مع قدوم الليل، ولا يستطيع أن يدخلها أحد، ولكن بعد إنهيار النظام الأممي على يد الجمهورية بدأت صنعاء تصبح مدينة مفتوحة، وخلال ما يقارب الستون عاماً كانت المدينة تتوسع حتى أصبحت كما هي عليه اليوم بصفتها العاصمة السياسية لليمن بعد الوحدة، وتاريخياً كان التوسع يتم في المناطق القريبة من صنعاء، والتي حتى بعد ثورة الستينات بقليل أعتبرت أرض خلاء لا يستطيع أحد العيش فيها، ولكن بعد الثورة بدأت هذه المناطق تبنى وتستثمر أراضيها لتصبح الآن الشوارع الرئيسية، وما يمكن تسميته وسط البلد، وبعدها بدأت المدينة تتوسع لأماكن كانت تعتبر قرى بعيدة لتصبح هذه القرى نفسها جزء من المدينة، وتشكلت صنعاء كما عرفناها حالياً، وسبب هذا التزايد ليس بسبب كثرة الولادات والخصوبة لدى سكان العاصمة، ولكن بعد ثورة الستينات زادت الهجرة من الريف والمدن الأخرى للعاصمة بصفتها الحائزة على أكثر فرص التوظيف والتجارة، ومدينة اليمن المهمة على مدار الزمن، وإلتهمت صنعاء ما كان يسمى في الماضي بالقرى، والتي كانت منسية على الجبال المحيطة بها كقرية حدة من الجنوب، وقرية السنية وما خلفها كعصر والصباحة من الغرب، وحزيز من شمال - جنوب، والمطار وما بعد المطار من الشمال، وجبل نقم من الشرق، ولاحقاً أدى نشوء وتراكم الثروة لدى المغتربين، أو المنتقلين من الريف للمدينة وسكان صنعاء أنفسهم لأن يتجهوا لحدود عاصمتهم لشراء الأراضي الزراعية والتي تحولت مع الزمن لمجمعات سكنية، ونستطيع تصنيف صنعاء كمدينة مليونية تضم بين جوانبها أكثر من مليوني نسمة من حوالي ٦٠ ألف نسمة فقط في الأربعينات.

إن الفرص بصنعاء أكبر بكثير من المدن الأخرى كفرص العمل والعيش والتطور مما ساهم في توسع المدينة

وهذا التوسع الجغرافي ناشيء عن عدد من الأسباب، ونذكر منها الانفجار السكاني المنفلت مما يزيد من التزاحم على موارد المدينة في المركز، ويجعلها بيئة غير مناسبة لأصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة للحصول على مساكن في قلب العاصمة ليبدأ الجميع سباق التمدد في الأطراف لتمتد المدينة ملتزمة الأراضي والجبال من حولها.

ومن الأسباب المتعلقة بهذا التوسع طبيعة اليمنيين العمرانية وتفضيلاتهم في البناء، فقلة إعجاب اليمنيين بالعمارات كمساحات للسكن المشتركة لمجموعات من الأسر في بناية واحدة، وإعتقادهم أنها نمط سكني لا يضمن الخصوصية أو التملك للعقار جعل منهم يتوسعون أفقياً في الجبال المحيطة بالمدينة، وما وراءها حيث أصبحت الأرضي ما خلف الجبال المحيطة بالمدينة تدخل حيز إهتمام الراغبين في بناء بيوت جديدة لهم، وهي غالباً بيوت من دور واحد، وتبنى من مواد رخيصة مثل البلك والخشب فيما يسمى في الثقافة الجماهيرية الصناعية بالبيوت الشعبية، وهذا ما جعلها مناطق جديدة تم تعميرها بدون تخطيط، ومعظمها بنيت في الليل، حتى أصطلح على تسميتها في الشارع «بيوت الليل»، وتجمع فيها الكثير من السكان من أماكن مختلفة، وثقافات متغايرة مما جعلها مناطق خطيرة، وليست كما المدينة القديمة التي تعرف الأسر بعضها البعض منذ عقود من الزمن مما يجعلهم كعائلة واحدة، ولقد أدى عدم وجود ثقافة البناء العمراني الرأسي إلى أن تصبح اغلب العمارات داخل العاصمة عبارة عن مكاتب للحكومة ومصالحها أو مكاتب لمنظمات المجتمع المدني أو للقطاع الخاص الكبير والمتوسط والصغير، وهناك أسباب خارجية كبعض الأحداث الإقليمية مثل رجوع المغتربين بعد أزمة الخليج الأولى، ومحاولتهم بمدخراتهم التي رجعوا بها لبناء بيوت سريعة تضمن لهم البقاء بكرامة وخصوصية مما ساهم حينها في تعمير الاف البيوت الصغيرة المعلقة على سفوح الجبال المحيطة بالعاصمة، وكلها بيوت سريعة وبدون تخطيط وعشوائية.



عدم وجود إضاءة لشوارع الضواحي يزيد من نسب الخطورة على مستوى السرقات والتحرش والاستغلال الجنسي للأطفال

ومن الأسباب الأخرى قدوم اللاجئين من الدول الأخرى والأفريقية على وجه الخصوص، وكذا الجنود العاملون في معسكرات داخل العاصمة اللذين هاجروا مع أسرهم من القرى لغياب البنى الأساسية للعيش هناك إلى مركز المدينة، ومع الغلاء المتزايد للأراضي في المركز هربوا لأطراف المدينة، ومنهم أيضا وسطاء القات ممن يشترون القات من أسواق القرى ويبيعونه مستفيدين من فرق التكلفة، وسائقي سيارات الأجرة، والعاملون باليومية، والتجار الصغار، والعاملون لدى الحكومة، والقطاع الخاص ممن أصولهم من مدن يمنية مختلفة، وخصوصا تعز وريمه والمدن الشمالية الأخرى، وعدن التي زاد عدد من سكنوا العاصمة منهم بعد الوحدة اليمنية. وحاليا في مرحلة الحرب التي تعيشها اليمن منذ ٦ سنوات تدافع النازحين من مدن يمنية متعددة للعيش في صنعاء، والبحث عن إيجارات منازل في متناول اليد، وهذا لا يتوفر إلا في الضواحي التي أصبحت مزدحمة وفقيرة، ومفتقرة للخدمات بشكل مرعب، ولا ننسى زيادة مفهوم الإستقلالية كسبب إضافي لدى الشباب في صنعاء، والذين بدأوا الخروج من الأسر الكبيرة التي تعيش في البيوت القديمة داخل العاصمة إلى إنشاء بيوت مستقلة في الضواحي بحيث يجعلهم قادرين على الدخول اليومي إلى العاصمة والعمل فيها والرجوع الى مساكنهم.

كل هذه العوامل ساعدت على تضخيم صنعاء بشكل جعل من الحكومة نفسها غير قادرة على مجاراة هذا التوسع السكاني بالخدمات التي يجب أن توفرها الحكومات لمواطنيها كالأمن والمياه والكهرباء والاتصالات، ومرورا بجوانب تطوير المجتمع المحلي في التعليم والصحة والرياضة، وليس إنتهاء بالجوانب الرفاهية كالحدايق ومجمعات اللعب والمكتبات والنوادي الثقافية والإبداعية والرياضية.

إن مميزات ورقة العمل أنها تركز على فئة تسكن مناطق جغرافية لم تكن ضمن أجندة الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية، وتحاول الورقة توجيه الإهتمام لهذه المناطق لدفع الجهات الفاعلة للعمل ضمن مشاريع في المستقبل القريب والمتوسط والبعيد تعالج القضايا والمشاكل والحياة الخطرة التي تحيط بالأطفال هناك.

وإن من عيوب هذه الورقة إعطاءها صورة عن الأطفال في الضواحي في مدينة صنعاء فقط، ولا تعمل على مناقشة الظروف المحيطة بالمرأة والشباب والإنسان هناك على إعتبار أن ورقة العمل تعطي الأولوية القصوى للأطفال، ولا تغطي الورقة الضواحي في المدن اليمنية الأخرى على إعتبار أن تسليط الضوء على ضواحي العاصمة يعتبر أنموذجا لأوراق مشابهة ولاحقة سيقوم بها آخرون من تلك المدن، والتي يمكن أن يكون حال الضواحي فيها أكثر رداءة مثل « عدن - تعز - الحديدة - إب »، وكمعلومات عن الضواحي فهي تنقسم لنوعين، ضواحي غنية كرسرتها رغبة أصحاب رؤوس الأموال بالعيش في بيوت مستقلة بعيدة عن زحمة وضوضاء وسط المدينة، والنوع الثاني الضواحي الفقيرة التي كرسرتها رغبة الفقراء الباحثون عن لقمة العيش في الهرب من فحش الأسعار داخل العاصمة إلى رخص الأسعار «الإيجار أو التملك»، وكذا كرسرتها أن للبناء داخل العاصمة قوانين تخطيطية بينما يسيطر البناء العشوائي والشعبي والرخيص والغير آمن والمفتقر للخدمات في الضواحي.

إن مشكلة الضواحي هو وقوعها في الحد الفاصل ما بين مجتمعين مهمين، ويتم الإستغلال عليهما وهما الريف والمدينة بينما تظل الضواحي على هامشهما، ففي المدينة تسيطر أنشطة البناء والتنمية والتوعية والترويج والخدمات التي تقدمها كافة المؤسسات الحكومية والخاصة وغير الحكومية لقربها من أعداد كبيرة وجمهيرية من المستهدفين، وأيضاً بسبب توفر الخدمات والبنية التحتية، وبالنسبة للريف فهناك العديد من البرامج التي تعمل على تنمية والتوعية والترويج والمناهضة لأمراضه الإجتماعية المزمنة المختلفة كالفقر والصحة والتعليم وخصوصاً تعليم الفتاة، والزواج المبكر والتوعية ببعض الأمراض الناتجة عن نمط الحياة في الريف، وبالرغم أن الريف والمدينة هنا لا تتمتعان بالكم الكافي من التنمية بسبب أن اليمن في الأصل دولة فقيرة ومتخمة بالنزاعات والحروب المستمرة، إلا أن وجود بعض البرامج قد يدفع بتواجد البعض الآخر حتى الوصول للكفاية في المستقبل، بينما تصبح الضواحي المحيطة بمدينة صنعاء أو بالمدن الأخرى من المناطق المنسية، والتي لا تتواجد فيها الحكومة أو منظمات المجتمع المدني ولم يلتفت إليها المانحين العاملين في اليمن.

إن الضواحي بصفتها هذه تدفع لمزيد من التدقيق حول حياة سكانها، وكيف يعيشون ضمن هذه التنوعات البشرية المختلفة المشارب، ومن جانب الأطفال فإن الضواحي وعيوبها الجغرافية تدفع للتفكير في شكل الحياة التي يعيشها الأطفال، وما يتعرضوا له من مخاطر، وعن الفرص التي تفوتهم لأسباب تتعلق بجغرافية عيشهم على هامش الريف وما يحمله من برامج، وهامش المدينة بما تحمله من فرص للتنمية

وإن التهميش هو الموجود والنسيان من جانب كل المهتمين هو الواقع الذي يفترض أن يعيشه الإنسان في الضواحي إلى أن يتم الإنتباه له

وإن الإنتباه لها يعني الإنتباه للطفولة لما تحمله من قضايا وأولوية في أي برنامج تنمية، وإن من البرامج التي تبدو ملحة في الوقت الحاضر كما أعتقد عمل دراسات عن الفرص والمخاطر التي يعيشها الأطفال هناك، والقيام بدراسات عن الجغرافية الخاصة بالضواحي ومدى خطورتها على حياتهم، وليس حادث الدويقة في مصر ببعيد في ظل التشابه الجغرافي في العيش على مسطحات الجبال وسفوحها وحفر « بيارات » للتصريف قد تعمل على خلق إنهيارات على المدى البعيد تهدد حياة السكان.



القمامات بجانب البيوت وكل بيت لدية بيارة للتصريف مما يجعل منها مبنية على فجوات هوائية خطيرة

إن القيام بالتطوير في مجالات التعليم والصحة والأمن والثقافة للقاطنين في الضواحي يعتبر ضرورة ملحة حتى لا تصبح على المدى القصير والمتوسط بسبب الفقر والتنوعيات البشرية مخزنا يصدر للعاصمة الأطفال للتسول والجريمة, وأطفال الشارع, وممارسة الأعمال التي يعتبر القليل منها ذو مستوى جيد, والكثير منها ذو مستوى متدني على كل المستويات المادية والإجتماعية والإنسانية والحقوقية, وإن العمل على المنبع يعتبر مهم لأن العمل من جانب الحكومة ومنظمات المجتمع المدني يتجه لتجفيف الأرضية في مركز العاصمة «وبدون إتقان حتى» أما عن مسألة سد المنبع فهذا يبدو بعيدا عن تفكير جميع الفاعلين في مجال الإنسان والطفولة, وإن من المهم معرفة إمكانية تطوير هذه المناطق وخصوصا بالنسبة للأطفال وبما يكفل لهم تطور وتنمية واسع الطيف في حياتهم المستقبلية, وغنى عن التعريف ما يمكن أن تفعله حزمة من الدراسات النظرية والإحصائية حول أوضاع هذه المجمعات السكنية الحديثة, وتبيان ما هو المدى الذي يمكن الوصول إليه في معرفة مشاكلها الخاصة ببيئتها الجغرافية والسكانية.

أن الضواحي تحتاج لتأمين وتطوير الجوانب الأمنية والخدمية والحياتية ليستطيع الإنسان,
وعلى الأخص الأطفال العيش بأمان

والذي يكرس أهم حق لهم وهو الحق في الحياة وعدم التعرض للخطر في بيئة تكمن فيها الخطورة على مدار الساعة على الأبواب، وعلى الحكومات والمؤسسات الغير حكومية أن تعمل في هذه المناطق على مشاريع مهمة أخرى ومنها الإغاثية والخيرية لأسباب تتعلق بفقر سكانها، وتحتاج أعمال عاجلة في التوعية والترويج لحق الطفل في الأمان والترفية والحياة والتعليم والصحة وكل حقوقهم في الاتفاقيات الخاصة بالطفولة وبروتوكولاتها، كما أن للجانب التعليمي والثقافي والتدريب والتأهيل والضغط والمناصرة أهمية في تطوير سكان الضواحي، ولفت إنتباه الحكومة لهم بما يكفل رفع مستوى رفاههم، ولا نقول إلى مستوى ما يوجد في مركز العاصمة، ولكن إلى حد مقبول يضمن عيشهم الكريم.

إن وجود إستراتيجية لتطوير الضواحي أصبح مهما حتى لا تصبح عواصم المحافظات اليمنية مرتع لأطفال الشارع والأحداث والتسول والجريمة

لأنها لا تعمل على تجفيف حوافها من الفقر وعدم الأمان والجهل والجوع فتسيل تلك الحواف بكل أمراض المجتمع لمراكز المدن، وما ذكر في السابق لا يعنى الإهتمام فقط بضواحي صنعاء الفقيرة فالعديد من الأخبار تبين أن الكثير من الضواحي اليمنية في المدن الكبيرة التي تعيش الفقر وما يستتبعه من جريمة وإستغلال وتحرش وعنف، ولكن لنبدأ بصنعاء بصفتها الأقرب للمؤسسات الحكومية وأنشطة مؤسسات المجتمع المدني، والمانيين، وبالتالي فان نجاح هذه التجربة في المستقبل سيعمل على تكرارها في العديد من بقية ضواحي المدن اليمنية، والوقوف على الهامش لسنوات طويلة جعل الضواحي تتشكل على هيئة مجمعات سكنية تحمل مجموعات هائلة من القضايا التي تراكمت وأصبحت في حاجة ملحة للعلاج السريع، ولا يبدو أن تلك القضايا ضمن إهتمامات الفاعلين في الحكومة والمنظمات الدولية والمنظمات المحلية ليس في الماضي عند نشوئها، وليس في الماضي القريب عند تراكم مشاكلها، وبالتأكيد ليس في وضع الحرب الذي تعيشه اليمن.



حتى في النهار الشوارع فارغة فالكل في مركز العاصمة لطلب العيش

الأطفال في الضواحي اليمينية

بقدر ما تعاني الطفولة في اليمن من قصور الخدمات المقدمة لها على كل النواحي إلا أن لها في الضواحي وضعية خاصة، حيث أنها لا تعاني القصور في الخدمات المقدمة لها بل إنعدامها أصلاً من كل الجهات التي تدعى تنمية الطفولة من الداخل والخارج، ويرجع ذلك أن الكثير من البرامج المقدمة للأطفال تتركز في وسط المدن بالرغم من أن الضواحي ولأسباب تتعلق بنسبة الفقر الموجودة بداخلها تعتبر من أهم مصادر مشاكل مراكز المدن بسبب أن الأطفال سواء الأحداث أو العاملون أو أطفال الشارع يأتون من الضواحي للعمل أو للجريمة أو التسول، فالفقر الشديد في الضواحي يجعل من الكثير من الأسر تدفع بأبنائها لمركز المدينة للكسب بطرق مشروعة أو غير مشروعة. فلماذا لا نعالج المشكلة من المنبع؟.

إن الأطفال في هذه المناطق يعيشون معاناة كبيرة لا تتعلق فقط بعدم توفر تعليم جيد أو صحة جيدة وندرة وجود مرافق خدمية تعليمية وصحية، ولكنها تتعلق بالوضع الثقافي السائد والتي تسيطر عليه ثقافة الريف، والوضع الاجتماعي الذي يكرسه التجاور الحديث والذي لا يرقى لنسبة التجاور في حارات العاصمة لأسر تجاورت على إمتداد نصف قرن مما يخلق إنكماش الأسر على نفسها، وهذا أيضاً يعتبر خطر على الأطفال من نواحي تتعلق بالإستغلال الجسدي والجنسي، وإن الوضع الاقتصادي لهذه الأسر « الفقيرة » يجعل منها مخزن لمجموعة من الأمراض الاجتماعية المنتشرة في المدينة فالأطفال ينزلون للمدينة القريبة للتسول والجريمة والعمل مما يخلق ثلاث قضايا مهمة « عمالة الأطفال - أطفال الشارع - الأطفال في نزاع مع القانون ».

وبالنسبة للشباب، والغير المذكورين في الأجنحة التنموية الخاصة بهم فهم ينزلون للعاصمة للقيام بالتجارة المحلية المختصة بـ« القات » حيث نجدهم وسطاء ما بين الفلاح والمستهلك في العاصمة، أو كعمال بناء، ومقدمي خدمة النقل السريع والشخصي عبر الموتورسيكل الذي بدأ ينتشر بالعاصمة بشكل يفوق المدن المزدهمة بها تقليدياً كمدينة الجديدة، وهذا مشهد لم يكن منتشرًا حتى سنوات قليلة مضت.

وبالنسبة للنساء في هذه المناطق فإن الفقر يعتبر من أهم أسباب العنف ضد المرأة، ودافع أساسي لها للنزول للعاصمة للتسول أو الخدمة، ونحن هنا لا نقول أن كل الضواحي مصدرة لهذه الأمراض فهناك الضواحي الغنية، وهناك حتى في الضواحي الفقيرة الأسر العاملة وسط المدينة بشرف وقوة، وتساهم بشكل فعال في التنمية، ولكن الوضع السائد في الضواحي يجب طرحه على الطاولة ومناقشته ضمن الفاعلين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية، ومعرفة ما الذي يمكن تقديمه للإنسان هناك.

ويعاني أطفال الضواحي من عدم وجود مدارس كافية لهم، وبالنسبة للموجودة منها فهي تعتبر أبنية غير قادرة على تقديم تعليم مقبول للأطفال، فقد بنيت بشكل سريع، وغالبا ما تكون بدون أبواب وكراسي وربما بدون معلمين، وهذا بالنسبة للخدمات المرئية، وأما للخدمات الغير مرئية فأن نوعية التعليم في الضواحي يقترب في نوعيته في القرى، والذي غالبا ما يكون متدنيا لدرجة تجعل من الطفل في مراحل متقدمة من التعليم لا يملك الأدوات التي يملكها الطفل في المراحل التعليمية الأولى داخل العاصمة، وإن انعدام الرقابة على هذه المدارس يكثر فيها الفساد لبعدها عن نشاط المصالح الحكومية المختصة التي لا تعطى في الأساس المدارس القريبة حقها في الإهتمام فكيف بالمدارس البعيدة عن المركز، وسوف نأتي لتفصيل مشاكل التعليم في الضواحي في الصفحات الخاصة بتعليم الطفل في الضواحي.

وبالنسبة للصحة فتعتبر الأحوال في الضواحي كارثية حيث تندر مراكز الأمومة والطفولة التابعة للدولة، وحتى بالنسبة للقطاع الخاص المكون من عيادات الإسعافات الأولية لا يجد منها الباحث إلا النادر في المحيط الجغرافي الكبير بسبب رغبة أصحاب الإستثمارات الصحية بالعمل في مركز العاصمة وشوارعها المزدحمة لضمان الجمهور والنجاح، على الرغم من أن الضواحي مناطق خطيرة ليس على الأطفال فقط، ولكن على الإنسان بعامه لأسباب تتعلق بالنزاع على الأراضي بين أصحابها، ومن يسطون عليها ومخلفات البناء التي تتراكم بسبب حمى التعمير، وعدم الإهتمام بالنظافة العامة عبر إزالة المخلفات، وبيئة الضواحي الغير معبدة، وذات التضاريس الصخرية كالسنينة ونقم، وذات التضاريس الترابية كشميلة وسعوان والروضة، هذا ما يجعل حق الطفل في الصحة على المحك.

وبالنسبة للأطفال والأمن فإن الضواحي التي بداء التعمير فيها ما زالت تحتوي فراغات جغرافية كبيرة، وحتى المعمر منها لم تقدم للشارع خدمة الإضاءة التي توفرها الحكومة في شوارع المدينة مما يجعل هذه الفراغات الجغرافية والظلام في الليل بيئة خصبة لإختطاف الأطفال وإستغلالهم الجنسي إذا استطعنا التعرف على أن الشباب في هذه المناطق يعانون البطالة والفراغ، ووجود بيئة من اللاجئيين والنازحين مما يجعل من البيئة مواتية لذلك، وكل هذا يجعلها خطيرة، والحكومة غير قادرة على مجارة التوسع في البناء العشوائي ليس بالخدمات فقط، ولكن على مستوى الأمن والضبط الجنائي وسيأتي تفصيل ذلك في باب متخصص.

في ورقة العمل هذه سنبداء بالحديث عن النزاع في الضواحي كأراض جديدة، وكيف نشأت، ونشؤ النزاع بين الأهالي عليها، ودور النزاع في زيادة مستويات العنف ضد الأطفال، وتنمية ثقافة العنف بينهم، والتعرف على الضبط الجنائي، وما ينتجه عدم تواجده بالشكل الأمثل في زيادة العنف ضد الأطفال، وسنتعمق أكثر في موضوع العمران، وناقش الفراغ الجغرافي ما بين المجمعات السكنية بعضها ببعض، وأيضا التواجد الكثيف للبيوت غير كاملة التجهيز والمفتوحة للمارة بالإضافة لعدم التواجد لإضاءة

الشوارع، وقرب هذه المناطق من الخطوط السريعة للسيارات، وشوارعها غير المعبدة، وعدم حصول هذه المناطق على خدمة الصرف الصحي وإكتفاءهم بحفر البيارات وتعبئة الجبال بالمياه مما يجعلها بيئة غير آمنة مستقبلاً، ودور كل تلك الأوضاع على الأطفال من ناحية حياتهم ومستقبلهم وحقوقهم في الترفيه، والأمان الشخصي. ستناقش الورقة ثقافة الأطفال، وتواجد المكتبات العامة، والمكتبات المدرسية، والنوادي العلمية والثقافية، ومدى تأثر الأطفال بوجود اللاجئين والنازحين والمغتربين والريفيين في الضواحي سلباً أو إيجاباً، وستناقش قضية الصحة للأطفال عبر التعرف على مدى تواجد مراكز الأمومة والطفولة وعيادات الإسعافات الأولية والمستشفيات الحكومية أو الخاصة، وستناقش الورقة حال التعليم، والإهتمام بعدد المدارس الموجودة وحالتها، وتعليم الفتاة، ومدى تواجد مراكز ومعاهد التدريب والتأهيل وخصوصاً من القطاع التعليمي الخاص، ومدى تواجد مؤسسات المجتمع المدني الوطنية والمحلية المهتمة بالتعليم والخدمات التي يفترض بها تقديمها.

وستعمل الورقة على التعرف على الخدمات الترفيهية للأطفال من ناحية وجود أو إنعدام وجود فراغات للعب أو ملاعب متخصصة، وتواجد حدائق للطفل كتلك الموجودة في العاصمة، ومخاطر اللعب في بيئة الضواحي على الأطفال، وستقدم الورقة نبذة عن منظمات المجتمع المدني في الضواحي ودورها في تنمية الأطفال وحقوقهم، والترويج لحقوق الطفل في شوارعها، ومناصرة تحديث البيئة التعليمية والصحية والثقافية والترفيهية، وممارسة الأفكار المتطرفة والتي يمكن أن تدفع بنشوء جيل متطرف، وتقديم الفعاليات الخاصة بالأطفال بما يضمن نشوء جيل مؤمن بالحقوق الإنسانية والتنموية، وستحاول الورقة التعرف على تواجد القطاع الخاص في الضواحي والخدمات التي يقدمها للأطفال من القطاع الخاص الصغير والأصغر والمتوسط والكبير، ومستوى الرقابة على الخدمات المقدمة للأطفال، ودور الحكومة في الضواحي عبر تنظيم عمليات التسكين والبناء وإزالة البيئات الخطرة على الأطفال، ودورها في تعزيز مستوى الأمان الاجتماعي المحيط بهم، وتعزيز رفاه الأطفال بالبرامج الخدمية والبيئة التحتية.

الأمان للأطفال في الضواحي اليمن

يعتبر الأمان من الأبعاد الغائبة في الضواحي بالرغم من أنها تعتبر جغرافيا خطرة على الأطفال والقاطنين بها على كل المستويات، وهناك الكثير من الأخطار التي تحاصر الأطفال كالسرقة والإختطاف والإستغلال الجسدي والجنسي، والنزاعات المسلحة الأهلية اليومية التي تتم بين أصحاب الاراضى ونهايتها لأسباب تتعلق بالتسارع العمراني الذي لا تستطيع الدولة تغطيتها بالأمن بما يكفل حماية لحياة وإستقرار التجمعات السكنية الحديثة زمنا وعمرانا أو تطورا، من أجل ذلك تكثر المنازعات والمشاكل والسرقات بما يخلق حالات من عدم الأمن لساكني الضواحي.



الاراضى الفارغة قبلة للسطو المسلح من جانب المستنفذين والمتنفذين

الرصاص ما يزال في جيوبهم

بخلاف ما يحدث في مركز العاصمة صنعاء أو مراكز المدن الأخرى والتي توطنت فيها ملكيات الأشخاص لعقاراتهم عبر السنين نجد أن منطقة الضواحي كمنطقة حديثة في عمليات الشراء والبيع والتعمير، وكذا عدم إستطاعة الجميع حماية ممتلكاتهم أو تسويرها أو بناءها والسكن فيها يجعلها مطعما من الأشخاص المحترفين لعمليات السطو، ويحدث غالبا بيع نفس الأرض لعدة أشخاص، وهذه العمليات الفاسدة تجعل من المنازعات نشاط يومي في الضواحي، وكحكاية يحدث أن عائلة ما إشترت قطعة من الأرض لبنائها أو تركها حتى يرتفع ثمنها، ومن ثم بيعها لتجد أن أشخاصا آخرون يعمرن الأرض لتستعر المنازعات المسلحة والتي لا تغطيها الحكومة على مستوى الأمن إلا في النادر، وبطريقة أشبه بالأفلام العربية والمجئ بعد صعود كلمة النهاية !!!»

مما يجعل من بيئة الضواحي بيئة خطيرة جدا على ساكنيها وبالأخص الأطفال في ذهابهم وإيابهم من المدارس أو مراكز الترفيه أو وقت اللعب، وبخلاف ما تخلقه هذه المنازعات من عدم أمان لحياة الأطفال فأنها تعمل وبشكل كبير على الإضرار بنفسياتهم وتجعلهم متحفرين للخطر بشكل دائم، وتدخل المجالس المحلية ليس مطمئن على أن هذه المنازعات سوف تنتهي ففض المنازعات في الغالب يحتاج القوة الأمنية وهذا ما يعتبر غائبا، ووجود كرنفال يومي من الرصاصات، وحفلات دائمة من الصراعات بالأسلحة الصغيرة منها أو البيضاء يكثف من مستويات الخطورة على الأطفال، ومن المهم الإنتباه إلى حلول لهذه الصراعات من جانب الحكومة، والإنتباه لحملات للتوعية، وبناء نفسيات الأطفال في هذه المناطق من جانب المجتمع المدني ولكن يبدو أن الجميع ليس في خطته الراهنة ما يوحى بهذه الأفكار.

الحكومة ومعارضيتها والحروب في الضواحي

يحدث في الضواحي ملاحقة لمن تسميهم الحكومة بالإرهابيين أو المجرمين الذين يجدون في الضواحي مخابئ جيدة لهم، ودليل ذلك ما ذكرته صحف يمنية غطت بعض النزاعات التي حدثت بهذه المناطق بما يدعم فكرة أن الضواحي منطقة خطيرة سواء بين السكان بعضهم بعض، أو السكان والفاستدين من نهاب الاراضى، أو بين الحكومة ومعارضها المسلحين ونذكر من هذه الحوادث خبر يقول «مقتل ابرز قياديين في تنظيم القاعدة بعد تحصنهما في أحد المنازل في ضواحي العاصمة صنعاء»، ويمكن مشاهدته عبر الرابط التالي <https://www.albayan.ae/one-world/2007-10-19/1949900> ، وقد جاء هذا الخبر على خلفية حصول الحكومة على معلومات تؤكد تواجد بعض المتهمين من تنظيم القاعدة في منزل في أحد ضواحي صنعاء مما دعم فكرة الهجوم على المنزل والصراع معهم حتى مقتلهم، وذلك لأن لجوء العديد من الهاربون ليس إلى عائلاتهم في الريف ولكن إلى الضواحي يبين قيمة الضواحي كمنطقة لا تدخل ضمن حسابات الحكومة في التنمية أو الأمان، والإنتشار الأمنى المطلوب.

وتعتبر الضواحي منطقة مهمة ليس للشرطة التي تقدم خدماتها للمواطنين، ولكنها منطقة مهمة للأمن بشكل عام، ونقصد المعسكرات الخاصة بالحكومة المنتشرة على الجبال المحيطة بالعاصمة، وكل هذا يجعل منها أكثر خطورة في وجود الحرب الحالية على اليمن بسبب أن هذه المعسكرات مستهدفة من قوى التحالف والقصف مما يجعل منها منطقة خطيرة للغاية على السكان، وسيكون من المجدي نقل المعسكرات الى مناطق أبعد عن هذا التوسع العمرانى، والإكتفاء فى العاصمة وضواحيها بقوات الشرطة المدنية التي تقدم خدماتها الأمنية، وتعتبر الضواحي مخازن مهمة للأسلحة والذخائر مما يحولها لقنابل موقوتة قد تهدد الحياة لمواطني هذه المناطق، ومن هذا ما ذكرتة صفحة موقع المؤتمر نت عن إنفجار مخزن للذخيرة فى إحدى ضواحي سيئون حيث ذكرت « انفجار في مخزن قديم للذخيرة يهز إحدى ضواحي مدينة سيئون» وقد كان نص الخبر في هذا الموقع التابع للمؤتمر الشعبى العام أنه أصيب سبعة أشخاص فى هذا الحادث ويمكن قراءة الخبر على الرابط التالي <https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=PahUKEwi9zfygoNHwAhWjEWMBHVt=ved&λ==web&cd=&cad=rja&uact=.PF22127/PFpda/PFalmotamar.net/PF/3A/AC-AQFjAAegQIAhAD&url=https://unAHrpm7ab.s-hm&usg=AOvVaw3uNl0llwv>

، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال هذا الخبر الذي يقول «ويشكو أهالي حي الشفيح و١٩٦ شقة وحي الإنشاءات بمنطقة فوة كإحدى ضواحي مدينة المكلا غرباً من إزدياد حالات السرقة والسطو على البيوت والذي باتت ظاهرة تؤرق سكيئة أهالي مدينة المكلا».



جزء من المدينة وتملك تضاريس الأرياف ... جنين مشوه

على بابك هدية, قتل

إن مدينة صنعاء ككل المدن العربية والعالمية يحدث فيها حوادث مرورية وقتل وكل الجرائم المعروفة, وبالنسبة للقتل فإن ما يميز منطقة الضواحي ليس أنها منطقة تكثر فيها النزاعات على الأراضي ومن ثم القتل, بل ما يميزها أنها تعتبر مركز مهم للتخلص من القتلى الذين تم قتلهم هنا أو هناك.

والميزة هنا أن ترك القتل في المنطقة التي قتل فيها يجعل من العثور على القتلة سهلا نسبيا, وأيضا فإن رميها في أماكن خالية وبعيدة عن العاصمة يقلل أيضا من الإحتمالات بما يجعل من العثور على قاتليه سهلا نسبيا, عدا ما يتبعه الخروج من العاصمة من المرور بنقاط التفتيش الكثيرة على مخارجها المختلفة, ومن هنا تأتي ميزة الضواحي وتشابهها مع الريف من نواحي الظلمة التي تكتنفها, ونوعية طرقها الغير معبدة, وأن السكان لا يخرجون من بيوتهم في أوقات متأخرة, وتدني مستوى الزحام فيه, وزيادة المناطق الفارغة مما يقلل من حجم العيون المترصدة, وأيضا وهو الأهم عدم المرور من نقاط تفتيش بإعتبار أن الضاحية هي جزء من العاصمة, ووجود قطع أراضى وبيوت غير كاملة التجهيز, وكل هذا يجعل من التخلص من القتلى سهل نسبيا ويسهم في تيه الشرطة عن المجرم الحقيقي وضياع الوقت في التعامل مع أهالي المنطقة التي وجدت فيها الجثة.



مخلفات البناء الخطيرة منتشرة في كل مكان

وفى اللقاء الطويل مع السيدة أ.أ.خ ذكرت لمرتين خلال العام المنصرم ٢٠٠٨م رجوع أطفالها بعد خروجهم من البيت إلى المدرسة وهم خائفين لوجود قتييل على الطريق, قالت «المررة الأولى رجع أطفالى إلى البيت وهم يتصايحون ووجوههم حمراء من الإنفعال وسارعوا بالذهاب إلى والدهم ليخبروه عن وجود شخص ميت فى الطريق بجوار البيت وقد سارع زوجى إلى الشارع ورجع ليأخذ غطاء لتغطية الجثة, ومن ثم إتصل بالشرطة عبر هاتفه السيار» , وتابعت السيدة حديثها « فى المرة الثانية كانت الجثة بعيدة عن البيت فالمدرسة أساسا بعيدة ولكن فى الشارع الرئيسي والذي يقولون انه سيكون خط سريع بعد تعبيده وجد الأطفال فى طريقهم إلى المدرسة قتيلا مرميا فى زاوية من الطريق, ولم أشاهد هذا القتييل بل حدثني أولادى عنه عند رجوعهم ولا أعرف ماذا حدث بعد ذلك» .

إن ميزة الضواحي إنها توفر كما كبيرا من المتهمين فى هذه القضية أو تلك بحيث تتشعب عملية البحث وبالتالي لا يتم القبض على المتهم الرئيسي, وقد كان من الطبيعي أن تأخذ القوات الأمنية العديد من الأشخاص من البيوت المجاورة للتحقيق معهم وظلوا ضمن الإستجواب أياما للإشتباه بهم وهذا يسهم فى هروب المجرمين الحقيقيين.



بيوت مسكونة ولكنها فاتحة سقوفها للمطر واللصوص

بيوت غير كاملة البناء هي أوكار للإستغلال

كما ذكر سابقا، إن الكثير من الأشخاص لا يعمرون الأراض التي إشتروها لأسباب تتعلق برغبتهم في بيعها عند إرتفاع الثمن، أو عدم قدرتهم على بنائها بعد شرائها وإنهاء مدخراتهم، وبسبب تعثر عملية البناء تتوفر مسطحات فارغة ضمن الأبنية، ويجعل من البيوت ضمن عملية البناء أو الغير مكتملة والمكونة من جدران وسقف مفتوحين للسائرين كأوكار للإستغلال الجنسي للأطفال من البالغين، أو خلق بدايات لعلاقات جنسية بينهم، ويساهم في هذا أنها مناطق ذات تنوعه كبيرة من مواطني الداخل من ريفيين وتمدنيين، واللاجئين والنازحين مما يجعل من الإستغلال الجنسي موجود لعدم وجود روابط قربي كما هي الحال في القرية، ولعدم وجود أو ما يزال الوقت مبكرا لتوثيق روابط جوار كما المدينة.



أماكن مثل هذه متوفرة بكثرة للإستغلال

إن ما يكشف من الإستغلال مجموعة أسباب تم ذكرها مرارا مثل « الظلام - عدم توفر الأمن بالشكل المطلوب - الفراغات الجغرافية بين منزل وآخر - وجود الكثير من المنازل في طور البناء - التنويع البشرية المتوفرة »، وفي الحقيقة لم يتم التحدث في هذا الموضوع مع أحد ضمن منطقة الضواحي بإعتبار أن هذه الأسئلة قد تخلق جواء عدائيا، ولكن توفر كل هذه الميزات في الضواحي يجعل من عمليات الاستغلال الجنسي موجودة وإن لم يتم الكشف عنها.

هيا بنا نقفز.. هيا بنا نلعب

ليس هناك أمتع من اللعب بـ « القريح » كما يقول أطفال الضواحي وضمن الصورة بعض الأطفال الذين قمت بتصويرهم ومن ثم سألتهم عن الألعاب التي يلعبونها أخبرني أحدهم يدعى ج.م.ن « نحن نلعب عبر طمن الكبريت في حفرة داخل صخرة وإدخال مسمار وضرب رأس المسمار بحجر ليصنع إنفجار»، وعن سبب إختيار هذه الألعاب الخطرة والتي قد تفقدهم بعض أعضائهم في حال تطايرت بعض شظايا الصخرة لم يجيني وإتجه إلى اللعب حول بعض مخلفات بناء مجاور.



أطفال يلعبون بدقيق الكبريت والبارود ... إنفجارات ضخمة ومسلية

إن من الخطورة أن الكثير من الأطفال غالبا ما يلعبون أمام أو حول بعض البيوت الغير مكتملة البناء، وهى البيوت التي تعمل على حفر بيارات للمخلفات الإنسانية وتكون مكشوفة لأنها لم تغطى بعد، ويقع الأطفال فيها مما يشكل خطرا على حياتهم، وأما عن المستقبل فأن البيارات حلول خطيرة مع عدم وجود نظام صرف صحي حكومي جيد، وهذا يعني أن مخلفات الأدميين والمياه سوف تضر بنية صخور الجبال، ومن المرجح أن يكون هناك حوادث شبيهة بحادثة الدويقة التي حدثت في المقطم في مصر بدايات شهر سبتمبر ٢٠٠٨م، والصرف عبر البيارات هو المنفذ الوحيد، ولكن هل يهتم الطفل بذلك؟ هل يهتم الأب بذلك؟ هل تهتم الحكومة بذلك؟ لا أحد يهتم.

إن الإمساك برأس الحكومة ودفعها للإلتفات لهذه المناطق والمناطق المشابهة لها في محافظات اليمن وتبيان مدى خطورتها على ساكنيها سيعتبر حلا جيدا على المدى القصير، وعلى المدى البعيد فان من المهم تطوير الأداء الضبطى والأمنى عن طريق زيادة حجم التواجد الامنى بدلا من تركيز الأمن في محيط أحياء شوارع العاصمة الرئيسية، ومن المهم تدريب هؤلاء الأمنيين على سبل القبض والتحقيق والضبط الجنائي، والتعاون مع المجالس المحلية وعقال الحارات على تقديم ما يمكن تسميته بالحراسة الليلية وخصوصا في المناطق ذات الفراغات الجغرافية الواسعة بين البيوت أو بجانب البيوت غير كاملة التجهيز أو بجوانب البيارات التي ما زالت مكشوفة، وأن لوجود الإنارة دور كبير في زيادة مستويات الأمان ويمكن ببعض الحلول المجتمعية كتوفير مصباح أو عدد منها من نوافذ البيوت سيقبل بشكل كبير من كمية الجرائم التي يمكن أن تقع من اللصوص، وتقليل مستوى الخطر وخصوصا الجنسي والجسدي على الأطفال، وكذا فوجود مؤسسات مجتمع مدني ضرورة. وقد تواجدت بعض المؤسسات الخيرية ذات التوجه الاسلامى الخيري والتي تعمل فقط في الجوانب الخيرية المتعلقة بالدعم الغذائي للأسر المدقعة الفقير، وخصوصا في مرحلة الحرب الحالية، ولكن لا وجود لمؤسسات تعمل في جوانب التدريب والتأهيل للأطفال والعاملين معهم من مدرسين وشرطة وأباء، ويزيد من تفاقم الوضع تركز كل مؤسسات المجتمع المدني على مستوى الموقع «في مركز العاصمة» وعلى مستوى الأنشطة في «قاعات الفنادق الفخمة» وهذا سئ لأن من المهم النزول لهذه المناطق حتى ولو رجعنا محملين بالغبار والتراب لأننا إن لم ننزل لهم قبل أن يأتون إلينا بغبارهم وهم يفعلون ذلك يوميا فسيكون من الصعب إيجاد حلول لقضايا العاصمة.

التعليم للأطفال في الضواحي اليمينية

إن التعليم هو اللبنة الأساسية للتنمية ونشوء المجتمعات المثقفة والنشطة في مجال العمل والأنشطة المدنية والحقوقية والتنمية

، فهل يمكن أن تكون الضواحي في العاصمة صنعاء أو غيرها من المدن مساهمة إيجابية في كل ذلك أم أن الأطفال والشباب هناك لا يحصلون على التعليم الجيد ليصبحوا بعدها مواطني مساهمين إيجابيا في التنمية؟

البعيد عن العين

سؤال طالما ألح على خاطري وهو إذا كانت الرقابة في اليمن غير جيدة في العاصمة فكيف بالمحافظات الأخرى، وإذا كانت الرقابة داخل العاصمة نفسها ليست بذلك المستوى من الجودة فكيف بهامش المدينة؟.

إن نمط التعليم في الأرياف يجعل من المدرس يحضر يوما ويغيب أياما للرجوع إلى أسرته في المدينة أو قرية أخرى، والكتب تصل متأخرة، وهذا عدا الجباية التي يحضرها الطفل للمعلم سواء كان ذلك « عزومة يومية » لدى احد الطلاب أو نصيب من القات من كل بيت كل يوم، وأغلب الظن أن الضواحي مثل الأرياف وليست مثل المدينة، ولنرجع إلى قضية الرقابة التي إذا انعدمت تصبح عملية الفعالية والتأثير التعليمية ليس بتلك الجودة المؤمل أن تصبح عليه.

إن عدم أو قلة الرقابة على المدارس تخلق تغيب من العمل بالنسبة للعاملين، وأيضا تكون محفزة لتواجد الفساد عن طريق تقديم الخدمات الغير مقبولة وتسهيلا في مقابل المال، وهذا عدا أن الكثير ممن يعملون في هذه المناطق لا يحاولون تجويد أعمالهم أو تطويرها، ويبقى الحال كما هو عليه فربما يأتي التطوير بما لا تشتهي الأنفس، وإن كان الإعتقاد بأن العملية التعليمية في اليمن ليست بتلك الجودة المميزة فالأمر يأخذ طابعا دراميا في الضواحي، وفي الأغلب فأن الضواحي لا تقدم الخدمة التعليمية إلا للمرحلة الأساسية ولكنها في المرحلة المتقدمة كالثانوية يكون مركز المدينة هو من يستقبل اليافاعين، وبالرغم من الهياكل التعليمية في الضواحي موجودة إلا أن الكثير من المعوقات قد يظهر ليجعل من العملية التعليمية هناك مخففة، وكحاكية ما رلت أتذكر زيارة قريب لي لإكمال دراسته الإعدادية في صنعاء، وظل في بيتنا سنتان كاملتان، وعند أول دخول له للتسجيل لم يكن يقدر على القراءة والكتابة، وكانت لديه أخطاء إملائية كثيرة رغم أنه جاء وهو يحمل الشهادة الابتدائية قبل دمجها مع الإعدادية لتتسمى فيما بعد المرحلة الأساسية، وحينها تم تخفيضه إلى الصف الرابع، وهذا يعني أنهم أرجعوه سنتان إلى الوراء، ولم يكن ليستحق أن يواصل بالشهادة التي حضر بها من القرية، وقد أسر لنا حينها أنه كان ينجح كل سنة بحوالي عشرة كيلو جرامات من البن يعطيها للأستاذ من أرضهم المعروفة بجودة البن الذي تنتجه،

وبالتالي كان من اللازم أن يرجع إلى الوراء عدة سنوات دراسية، وهذا يبين جودة التعليم بعيدا عن العاصمة صنعاء وعن مراكز المحافظات الأخرى، وهذه من الحكايات التي أذكرها عن التعليم والتي مررت بها شخصيا وحين كنت أكتب هذه الورقة أحببت ذكرها لمدى ما تعطيه من دلالات عن مدة جودة التعليم خارج العاصمة.

لا تخرجي... فنحن نخاف عليك

بخلاف أن التعليم في الضواحي ليس بتلك الجودة إلا أن هناك الكثير من الملاحظات التي يمكن معرفتها ومنها أن الكثير ممن سكنوها هم ريفيين حاليين يعمل أفضل في المدينة، وهم كثر جدا بطريقة تحتاج للدراسات حول الهجرة الداخلية، وبالتالي فقد جلبوا معهم بعضا من ثقافتهم الريفية الغير محببة لتعليم الفتاة سواء كانت طفلة أو يافعة أو شابة، وهى ثقافة ريفية متأصلة، وهذا عدا أن الراغبين منهم بتعليم الفتاة لا يجد الأمان كما كان في قريته أو كما هو موجود في مركز المدينة، وهذين السببين من جملة أسباب تدفع السكان الجدد للضواحي إلى عدم تعليم الفتاة، وبالتالي تشكل الظروف الجغرافية والديموغرافية المحيطة بالضواحي وكذا الفقر المدقع معوقات جديدة تمنع تعليم الفتاة.

هل ما يحتاجه الدار... يحرم على الجار ؟

يقال في الشارع اليمنى أن اليمن أصبحت مزبلة للاجئين وهى جملة تمييزية صارخة، وتحتاج إلى توعية المجتمع بحقوق اللاجئين وواجباتهم في الدول المستضيفة وإلا فلن يعيش الكثير من اللاجئين بسلام ومنهم الأطفال اللاجئين، واليمن في العموم شعب مضياف ولكن الحجم الكبير للاجئين من جهة وبعض الأعمال التي يقومون بها تحفز المجتمع ضدهم بشكل أو بآخر، وهذا يؤثر بشكل كبير على الأطفال، وقد هرب إلى اليمن اللائف منهم من النزاعات الداخلية أو الإحتلال في بلدانهم ومنهم العراقيين والفلسطينيين والصوماليين ومن الحبشة، وقد لا توجد مشكلة لدى العراقيين والفلسطينيين، ولكن الأمر يختلف مع مواطني الصومال أو الحبشة على اعتبار أن الثقافة المحلية عادة ما تربطهم كسود البشرة بالجنس التجاري والإيدز، وهذا إعتقاد وفكرة موجودة ومرتبطة بحجم المصابين بالإيدز في القارة الأفريقية مما جعل من أي شخص أسود متهم بإصابته بالإيدز إلى أن تثبت برأئته، وبالنسبة للأطفال من اللاجئين ومدى تمتعهم بالحق في التعليم فإن جنسياتهم أولا تجعل من مستوى قبولهم في المدارس داخل مركز المدينة أقل من المطلوب، ويزداد الأمر سوءا في الضواحي، وكحاكية ما رلت أذكر حادثة لطفل من الحبشة تم رفض قبوله في أكثر من مدرسة داخل العاصمة لغياب بعض الأوراق وكذا لأنه مسيحي الديانة، وقد تدرب هذا الطفل على الرسم ضمن أنشطة مؤسسات غير حكومية، وتم التعرف على حكايته من خلال هذه الدورات، وهذه الحادثة أو الحكاية هي من الحكايات القليلة التي تعرفت عليها شخصيا، ولكن بالنسبة للحكايات التي لا أعرف عنها فلا بد أنها ستكون درامية العدد.

إن عملية الإدماج قد تكون سهلة في حالة الأطفال من العراق وفلسطين ولكن لا يستطيع الصوماليين ومن الحبشة الفوز بمقعد دراسي لاختلاف اللغة، واختلاف الديانة في بعض الحالات، ومع ذلك فهناك العديد من الحلول المجتمعية التي فكر بها اللاجئون لتعليم أبنائهم منها الاتجاه إلى المدارس الخاصة، وأيضاً هناك قصص عن الفلسطينيين والعراقيين الذي استطاعوا الحصول على أعمال نوعية ومربحة في المدن بخلاف بقية الجنسيات، وهذا لا يعنى أن كلهم استطاعوا الفوز بهذا الحل فهناك أعداداً كبيرة لم تستطع اللحاق بركب التعليم في اليمن، ولكن هل هؤلاء الأطفال من اللاجئين هم كل المتواجدين في اليمن؟ بالطبع لا، فهناك مخيمات مخصصة للاجئين الصوماليين يقطن بها قسم كبير منهم وبالتحديد في مخيمات « خرز والبساتين » في عدن وفي هذه المخيمات يقدم للأطفال التعليم، ولكن عن مستوى جودته وشموليته فليس هنا مجال مناقشته.

التعليم الديني في الضواحي

تتجه الأسر اليمنية في هذه المناطق إلى التعليم الديني لغلبة الإحساس بالدين في أوساط اليمنيين وعلى الأخص الريفيين وهذا يجعل من العديد من مراكز التحفيظ منتشرة، وفي عدم وجود رقابة على المدارس الحكومية الممولة على مستوى المراتب والمصاريف من الدولة فكيف سيكون عليه الحال بالنسبة للمراكز المختصة بالتحفيظ وعلوم الدين المستقلة عن قوة الدولة وتمولها وتنشطها جماعات دينية مختلفة، وقد لا تجد مدرسة أو مركز صحى داخل أى حارة من الحواري في الضواحي ولكنك بالضرورة ستجد مسجداً يقدم بخلاف العبادة دروس التحفيظ وعلوم الدين والحديث والسيرة ضمن قوالب تقوية للمنهج للطلاب في مراحلهم الدراسية المختلفة، وهى للذكور، وفي النادر ما يوجد نشاط مثل هذا مخصص للفتيات، وتقوم هذه المراكز بعمل أنشطة صيفية للأطفال لتلقيهم وتحفيظهم أمور دينهم بالإضافة إلى نشاطات رياضية كالسباحة والرحلات، وتقدم الدعم لهذه المراكز المساجد نفسها بالإضافة إلى الأحزاب الدينية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الإتجاه الديني وتكون تابعة لحزب أو مؤسسة دينية كبيرة ومشهورة في المدينة، وهذا جيد في العموم، ولكن يجب الرقابة على هذه المراكز على المدى الطويل لأنها قد تنتج من هؤلاء الأطفال مجموعة من المتطرفون في الرؤى والتفكير.

أين مؤسسات المجتمع المدني

إن مؤسسات المجتمع المدني وما تقدمه « في المدينة » من تعليم وتدريب نوعية للأطفال مهم ولكننا نسأل عن غيابها في الضواحي، وفي واحدة من زيارتي وجدت بعض اللافتات الخاصة بانتخابات « برلمان الأطفال » وهو نشاط خاص بمؤسسة مجتمع مدى يمنية رائدة تسمى « المدرسة الديمقراطية » وكان من الفعاليات النادرة في هذه المناطق، ويبدو أن بقية المجتمع المدني في اليمن والمتمركز في المدن لا يطرح قضية هوامش المدن وحوافها ضمن برامجه في ظل غرقه الكامل في الفعاليات الفندقية تحت مسميات « ورش عمل - ندوات - دورات تدريبية الخ من مفردات العمل المدني اليمنى الفندقية »، وإذا كان تم ذكر برلمان الأطفال وهو نموذج مهم من نماذج تحقيق مبادئ مشاركة الطفل إلا أن هذا المفهوم غائب غياباً تاماً عن الضواحي.

إن كل ما ذكر سابقا ليس تقريبا من أهمية الدين فهو يشكل أساسا مهما للغاية في حياة المجتمعات وهذه المراكز والمؤسسات موجودة حتى في مراكز المدن ولكن التحفظ والإستفسار هو عن مدى وجود الرقابة لأنشطتها، وهذا لا يعنى أيضا تضخيم حجم الرقابة ودورها في هذه المناطق ولكنها دعوة أن تكون مستويات الرقابة فاعلة في جميع المناطق القريبة والبعيدة وعلى هامش هذين البعدين لتصبح العملية التعليمية ذات مردود جيد في المستقبل، وإجمالا فإن الضواحي مرشحة لتكون مخزن للمتطرفين على مستوى الفكر الديني، وأطفالها اليوم هم من سيقومون بأعمال عنفية تتحدث عنها الأخبار مستقبلا، ومشكلات التعليم في اليمن كثيرة ومعروفة تبدأ من المنهج ولا تنتهي عند العنف ضد الأطفال في المدارس، والذي رغم وجود مبادرات لمناهضته، وقانون لعدم جواز إله ما يزال يمارس بشكل كبير في المدارس فكيف سيكون عليه الأمر في مدارس خارج نطاق الإهتمام كالضواحي.

إن العنف ضد الأطفال في المدينة يخف نوعا ما بسبب وجود رقابة، وربما ينعدم في الريف لوجود مصالح بين المدرس وتلاميذه، ولكنه في الضواحي مستشري لأنهم على الهامش والهامش لا حكم له، ورجوعا لما سبق فإذا كانت الضواحي جغرافيا مساعدة على إستغلال الأطفال، وبيئتها مساعدة على ممارسة العنف ضدهم فإن من المهم معالجة الأمر، وما يزال هناك الكثير مما يمكن مناقشته في «التعليم للأطفال في الضواحي اليمنية» ولكن لا يسع المجال هنا لذكرها هنا، ونكتفي بالقول إن مشكلة التعليم في الضواحي هي جمع ما بين مشكلات التعليم في اليمن بصفة عامة زائدا ظروف الضواحي الجغرافية والديموغرافية والثقافية والإقتصادية والإجتماعية بصفاتها ضواحي وليس بصفاتها أي شيء آخر.

الصحة للأطفال في الضواحي اليمنية

الحق في الصحة والرعاية الصحية من الحقوق الإنسانية المهمة، ويزداد أهميتها عند الحديث عن صحة الأطفال وفي التالي بعض مشاهدات لصال الأطفال في الضواحي.

فاقد الشيء لا يعطيه

تخسر اليمن كل سنة ملايين الدولارات على سفر الأشخاص إلى الخارج للعلاج، ويأتي هذا السفر المتزايد بسبب عدم الثقة في المستشفيات اليمنية والتي إشتهرت في أوساط الناس برداء خدماتها، ويعانى اليمنيون من أزمة ثقة كبيرة بالمؤسسات الصحية بالرغم من أنهم يملكون الكثير من الأمراض الناتجة عن طقوسهم الثقافية كتناول القات و«الشمة» والتدخين بالنسبة لليافعين والشباب أو «المداعة» بالنسبة للكبار من الجنسين، ولاننسى «الشيشة» بالنسبة للشباب والفتيات، وبخلاف هذه الطقوس المتعلقة بالمزاج فالجانب الغذائي ليس صحيحا بالقدر الكافي، بالإضافة للنشاطات اليومية التقليدية للشعب اليمني في الأكل والشرب ومواد الكيف التي تدفع بالصحة العامة في اليمن إلى القاع، ومع كثرة الأمراض الناتجة عن هذه الثقافة اليمنية لا يكاد يجد المريض مستشفى يمكن الركون

إليه والاطمئنان لخدماته، ونحن الآن نتحدث عن مركز العاصمة ومراكز المدن ولم نتحدث عن الضواحي، والتي يصدق فيها مقولة « فاقد الشيء لا يعطيه » فمركز المدينة والذي يحتوى على المستشفيات والمراكز الصحية بالكاد يقدم الخدمة الرديئة، ومن المؤكد أن الخدمات الصحية الجيدة في الضواحي غير موجودة.

ماذا يوجد في الضواحي على مستوى الصحة ؟

لا وجود لمستشفيات كبيرة في الضواحي فأغلب سكانها عند حدوث مرض يتجهون إلى المدينة، وربما يرى القطاع الخاص والحكومة أن من غير المجدي اقتصاديا عمل مستشفى هناك، ويمكن الإكتفاء بالوحدات الصحية ومراكز الأمومة والطفولة، والتي ليست بتلك الكمية التي تغطي إحتياجات المجتمع في ضوء أن البيئة نفسها للضواحي محفزة للأمراض، وهذه المراكز تقدم فقط الخدمات العلاجية البسيطة كالإسعافات الأولية أو خدمات التطعيم والتحصين، ولا تقدم أي خدمات ثقافية خاصة بالصحة.



البيارات المكشوفة تشكل خطورة بالغة على الأطفال

إن كل إنسان يجب أن يحظى بأعلى قدر يمكن بلوغه من الصحة والخدمات الصحية سواء كان جارا لمستشفى أو يعيش في الحدود البعيدة، والضواحي تستحق وجود خدمات صحية جيدة لجميع ساكنيها وبالأخص الأطفال، وإن من أوجه الخطورة على الصحة ما يمكن تلخيصه في :

١. التضاريس : إن الضواحي المحيطة بالعاصمة صنعاء جبلية والجبال عموما لها مخاطرها المتعلقة بالاهتزازات سواء كانت بسيطة أو عنيفة وما تبثه هذه الاهتزازات من رعب وخوف لسكان الضواحي، ومخاطر الإنهيارات الصخرية وكارثة الدويقة في مصر ليست بعيدة عن الأذهان وعن مدى إمكانية تكرارها في اليمن فقد تكررت في ريف اليمن في قرية تسمى الظفير في أعوام سابقة، ومدى إمكانية تكرارها في الضواحي الجبلية القريبة من العاصمة أمر فيه نظر.

والجبال صعبة التعبيد مما يجعل من خدمات رصف الطرقات مكلف ويحتاج لموارد كبيرة.

٢. المناخ: مناخ صنعاء العاصمة كبقعة جغرافية مرتفعة عن مستوى سطح البحر بحوالي ٣٠٠٠ متر يعنى أنها تتميز بالبرودة أغلب شهور العام، والضواحي كبقع سكنية جماعية على الجبال المحيطة ستكون أكثر برودة من قاع المدينة الذي يستمد الدفء من إحتضان الجبال له من جميع جوانبه، والبرد سبب رئيسي لأضرار الأنفلونزا والنزلات الشعبية والتهاب اللوزتين والحلق والزكام وبعض الأمراض الجلدية وهذا سببا آخر من أسباب ضرورة تواجد مؤسسات صحية هناك.

٣. النشاط الإنساني : لمخلفات البناء أثر واضح على الإنسان في هذه المناطق وبالأخص الأطفال الذين يلعبون بجانب مخلفات البناء وهذا يشكل خطرا على حياتهم وعلى صحتهم إجمالا.

٤. البيارات: « حفر إستيعابية لمياه الصرف » والتي بخلاف أنها تشكل خطورة لأنها تكون مفتوحة خلال حفرها على الحياة نفسها للأطفال والكبار فهي تشكل خطورة من خلال تكس مياه الصرف مع المياه المخزونة في الجبل والتي تستخرج عبر محطات المياه لبيعها للمواطنين في هذه المناطق وبشكل هذا خطرا على الصحة.

إن ما تحدثنا عنه من عيوب يمنية خالصة توجد في الضواحي بإعتبار القاطنين بها أغلبهم من اليمنيين ويسرى عليهم وعلى أطفالهم نفس ما يسرى على الإنسان اليمني في الريف والحضر من طقوس المأكّل والمشرب والمزاج وما يترتب على كل ذلك من أمراض، وبالنسبة للصحة النفسية فقد تكلمنا عن مستوى العنف في الضواحي وما يخلقه الخوف المستمر من أمراض نفسية على الأطفال، وكل ما تحدثنا فيه في السابق يندرج تحت أهمية وألوية مطلقة بصفته يتعلق بالصحة العامة والتي تؤثر على الإنسان تأثيرا كبيرا، وإن المجتمع الريفي يورث طقوسه للأجيال فعدا أنه يؤمن بأهمية الزواج المبكر فهو يتقبل مضغ الطفل للقات في سن مبكر، وحتى بالنسبة للسجائر وباقي الطقوس المزاجية، وهذا يؤثر على صحة الطفل على المدى البعيد، وقس على ذلك كل أمراض المجتمع الريفي الذي أحضرها إلى المدينة من الزواج المبكر مرورا بالعنف ضد المرأة، وليس إنتهاء بإتقلاب شكل العيش ما بين الإستيقاظ مبكرا في الريف إلى التعود على عادات المدينة السلبية.

قمامات في كل مكان

في داخل العاصمة وخصوصا الأحياء التجارية والراقية التي تحتوى على سكن رجال الأعمال والبعثات الدبلوماسية غالبا ما يكون كل شئ نظيف بحيث يمكن أن تكون لقاورة مياه فارغة عمال نظافة يرفعونها، ولكن ماذا بالنسبة للضواحي؟، فالإنتشار السريع وتسلق الجبال المحيطة بصنعاء يجعل من الحكومة غير قادرة على تغطية هذه المناطق بعمال النظافة والتخلص من القمامات بشكل يومي، وبالتالي فان من المألوف أن تجد كومات القمامة موجود في زاوية كل حارة بالضواحي، ووجود هذه القمامات له أثر على صحة الأطفال كقاطني الشارع على مدار اليوم فالآباء في الأعمال والأمهات في البيوت ويبقى الأطفال بجانب هذه القمامات يلعبون ألعابهم مما تشكل خطورة عليهم من نواحي تنفسي حالات تسمم أو جروح قطعية ناتجة عن اللعب بجوارها وغير ذلك من الحوادث المتكررة.



النشاط الإنساني لا يتم تغطيته بالخدمات الحكومية وهذا يجعل القمامات منتشرة

الأطفال والثقافة الصحية في الضواحي اليمينية

يعانى الأطفال من عدم الإهتمام بتثقيفهم على مفردات الصحة العامة والوقاية والثقافة الصحية في الضواحي، فالمدارس بالكاد تقدم المنهج الرسمي وبمستوى متدني من الجودة بينما لا تركز مراكز تحفيظ القرآن على هذه المفاهيم، وقس على ذلك التواجد البسيط والذي لا يذكر لمؤسسات المجتمع المدني، وبالنسبة للتلفزيون فلا يوجد قياس لمدى تأثير برامج التلفزيون في مجال الثقافة الصحية لسكاني الضواحي والأطفال فيها، وبالتالي لا يمكن معرفة ما يوجد من أفكار لدى الأطفال وأهاليهم حول الثقافة الصحية، والسؤال «هل تقدم مراكز التحصين ومراكز الأمومة والطفولة الثقافة الصحية لقاطني الضواحي»، والجواب يكمن في مراكز التحصين أو مراكز الأمومة والطفولة هناك، وتقدم مراكز الأمومة والطفولة هناك بعض المعلومات عن صحة المرأة والطفل لزوارها، وخصوصا في التحصين للمرأة أو للطفل الزائر ولكنه غير كاف، وبالنسبة للأطفال لا يقدم أي محاضرات أو ورش عمل متعلق بأثر العنف ضدهم وعلى صحتهم، وأثره عليهم، وبالنسبة لليافعين لا يتم تقديم أي محاضرات أو ورش عمل متعلق بالثقافة الجنسية والصحة الإنجابية والأمراض المنقولة جنسيا، وفي ظل عدم وجود المعرفة وعدم وجود آليات للإكتشاف المبكر لهذه الأمراض فقد تتزايد مع مرور الزمن.

إن تدني أعمال مراكز التحصين ومراكز الأمومة والطفولة لا يعنى أنها ليست فاعلة ولكن يعنى أنها بحاجة لتعاون بقية المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في أنشطتها لتصبح كافية وجيدة.

أين مؤسسات المجتمع المدني

إن أعمال التوعية والترويج والتدريب والتأهيل وإطلاق مبادرات علمية وأدبية خاصة بالتثقيف الصحي هو من أعمال مؤسسات المجتمع المدني وبما أنها غير موجودة في هذه المناطق فهذا يعنى أنه ما يزال هناك الكثير من الوقت للأطفال في الضواحي قبل أن تصلهم المعلومات الخاصة بالثقافة الصحية والجنسية والإنجابية والأمراض المنقولة جنسيا.

إن تمركز مؤسسات المجتمع المدني داخل العواصم وعدم تنازلها عن « برستيجهها » الفندقية له أثر واسع على الأطفال ليس في الضواحي فقط ولكن على مستوى اليمن ككل.

الثقافة للأطفال في الضواحي

تعتبر الثقافة هي الأساس لكل شئ فهي كما يقال كل ما يتعلق بالإنسان من طقوس وعادات وتقاليد وفكر وإعتقادات، والثقافة جذر أساسي لكل المشكلات المعاصرة، وهي في نفس الوقت الحل الجذري لها، والإعتماد فقط على كينونة الثقافة، وهل تتجه لصناعة الحل أم لصناعة المشكلة، وهل الثقافة الفردية أو المجتمعية مفتحة ومواكبة وحررة، أم أنها متخلفة ومغلقة وأصولية، وحين فكر الغربيون في تسمية الصراع الحاصل بين الشرق والغرب لم يستطيعون أن يسمونه بغير «صراع الثقافات»، على إعتبار أن الإقتصاد والسياسة والإجتماع يدخل ضمن رداء الثقافة، ولا تدخل الثقافة في رداء أي مفهوم آخر، ومن هنا فالإتجاه لطرح الثقافة كأخر مقال من سلسلة «الأطفال في الضواحي اليمينية» هو إيمان بأن الثقافة تأتي في آخر الصف لتلتقف كل ما أطلقتها المفاهيم الأخرى من الأرض، وهناك إيمان كامل بأن الثقافة التي رفعها الغرب إلى عنان السماء أنزلها العرب إلى القاع حيث إهتم العرب بالسياسة والسياسيون وأخبارهم، ولم يلتفت الكثير إلى أهمية الثقافة ودورها في خلق قيم الحق والخير والجمال والحب والمساواة والعدل.

بالنسبة للأطفال في الضواحي اليمينية فالثقافة تعتبر آخر همهم إن لم تكن تقدم لهم إلا في النادر، وهذا ليس لهم وحدهم فالجانب الثقافي في اليمن متدهور إجمالاً فالمسرح غير نشطة بالشكل الذي تقترب به من المسرح الخليجية أو المصرية، واليمنيين ككل يعتبرون المسرح ليس مهما برغم أهميته الكبيرة في حياة الأمم، وبالنسبة للسينما فمنذ دخولها وهي تتعرض كما الإنترنت لحملة تشويه مجتمعية لكل من يدخلها حتى تدهورت حالتها وأغلقت كل دور السينما في العاصمة ولم تبق سوى دار واحدة أصبحت تقدم مباريات رياضية إقليمية ودولية ولا تهتم بعرض الأفلام، وعلى مستوى المسرح المدرسي فهو غير مفعّل وإن كانت بعض مؤسسات المجتمع المدني تجاهد لتحضير روح المسرح

إذا كانت كتب المنهج تتأخر لنهايات السنة، وإذا كانت الكراسي لا تكفي والكثير من الطلاب يتعلمون وهم على الأرض فسوف يصبح من الترف الكلام عن مكتبة غنية للأطفال للمدارس في الضواحي.

ومناقشة قضايا الطفولة في اليمن من خلاله إلا أن هذا نموذج فردي لا يتطور إلى تسميته ظاهرة مجتمعية، وهذا يحدث بأكمله في العاصمة أما في الضواحي أو المدن الأخرى رئيسية أو هامشية فلا وجود لهذه النشاطات، وهذا بالنسبة لما يمكن تسميته بالثقافة

الرفيعة والمتعلقة بالسينما والمسرح أما عن النشاطات الثقافية الأخرى فلا تبدو بأحسن حالا، وبالنسبة لمكتبات المدارس تغلب الحلول الفردية، وبالرغم من وجود مبادرات وخصوصا المتعلقة بالصندوق الإجتماعي للتنمية والهادفة إلى إستثمار معارض الكتاب الدولية وشراء وتأثيث مكتبات للطفل إلا أن هذه المبادرة توقفت مع بدء الحرب على اليمن، وبالتالي فالعديد من المدارس هناك أن لم نقل كلها لا تحتوى بداخلها على مكتبات، وتحتوي على ما يمكن تسميته برف من الكتب كمساهمة من المدرسون، وفي الغالب ما تكون دينية وليست متنوعة وتعطى الطفل الثراء اللغوي والفكري والخيال الذي يحتاجه، وبصراحة

النوادي الثقافية والمؤسسات الثقافية في الضواحي اليمنية

من الواضح أننا نكرر أنفسنا مع كل فصل من فصول ورقة العمل هذه فمع مناقشتنا قضايا التعليم كان من المهم التعرّيج على دور المجتمع المدني في الضواحي ووجدناه منعذما، وكذا الأمر بالنسبة للصحة، والأمان، وبالتالي فإن موضوع الثقافة لا يبدو بعيد عن هذه الفكرة ويعاني من نفس المشكلة، وبالنسبة للنوادي الثقافية والتي لا تتواجد في المدن يبدو ترفا وجودها في الضواحي ومع ذلك فهناك العديد من نوادي الألعاب «الجميم» التي تكثر في أي مكان يوجد به أطفال أو يافعون وتقدم خدمات ألعاب «البلاي ستيشن» والبيليارد وغيرها، ولكن حتى هذه النوادي ما زالت تحتاج مقارنة نقدية لبعض الظروف التي تحيط بها.

الثقافة كآلية لمشاركة الطفل في الضواحي اليمنية

تتواجد بشكل جيد في العاصمة، فالعديد من الفعاليات الثقافية موجودة هناك، والتي تطرح الطفل كمشارك أساسي إما عن طريق تخصيص بقعة داخل هذا المهرجان أو ذلك للرسم أو عن طريق إصدارات ثقافية لإبداعاته القصصية أو الشعرية، وبالنسبة للضواحي فما يزال الوقت مبكرا لتتعرف على مشاركات الأطفال هناك على إعتبار أن المجتمع المدني لم يمر من هناك ولو لمجرد السياحة بالرغم إن فرص الثقافة في التغيير المجتمعي هناك كبيرة ومؤثرة، وعلى مستوى الثقافة المختصة بالعلم والتعليم فالمجتمع في الضواحي والريفي لا يحبز تعليم الفتاة وبالتالي فهناك فرص كبيرة للعمل على الترويج التوعية بأهمية تعليم الفتاة والمساواة بين الجنسين في سن مبكرة في التعليم في فرص التعليم بما يشكل نماء للمجتمع في الضواحي بشكل عام، وعلى مستوى الزواج المبكر فهناك فرص لمؤسسات نشطة داخل العاصمة للعمل على التوعية بمخاطره على الأطفال من الجنسين لما له من أثر مدمر على مستقبلهم في المدى المتوسط والبعيد وعلى صحتهم، وخصوصا الفتاة، وكذا على مستوى الثقافة الجنسية فمن المهم عدم الإقتناع بما يقدمه المنهج من قوالب جامدة، والعمل عبر النشاطات الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني على الترويج للصحة الإنجابية والقضايا المتعلقة بالأمراض المنقولة جنسيا، وعلى مستوى الثقافة في حل النزاعات فأن من المهم تفعيلها في مناصرة ودعوة الضبط الجنائي والأمن للنشاط فيلفض النزاعات، وحماية المنازل، وحماية الأطفال من كافة أشكال العنف.

توصيات

١. توفير الأمان للضواحي من خلال توفير ونشر مراكز شرطة.
٢. العمل على تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على التواجد، وتحفيزها لتبنى مشاريع في الضواحي.
٣. زيادة مستوى الرقابة على التعليم في الضواحي.
٤. توفير مستلزمات المراكز الصحية في الضواحي وخصوصاً مراكز التحصين ومراكز الأمومة والطفولة.
٥. تشكيل شبكة من مؤسسات المجتمع المدني في الضواحي وربطها بالمؤسسات في العاصمة لتبادل الخبرات والمعلومات.
٦. تشجيع المجالس المحلية على تبني مشاريع حمائية وتطويرية لرفاه الأطفال.
٧. تخصيص جزء من إيرادات الضواحي في المجالس المحلية لنظافة البيئة وبناء حدائق للأطفال قريبة وأمنة.
٨. توفير المستلزمات المدرسية للطلاب ضمن نطاق الضواحي اليمينية.
٩. عمل مؤتمر خاص بالأطفال في الضواحي اليمينية للتعرف على برامج المانحين والحكومة ومنظمات المجتمع المدني في هذا المجال.
١٠. عمل دراسات وأبحاث حول الظروف الجغرافية وخطورتها على قاطني مناطق الضواحي.
١١. تشكيل شبكة من المؤسسات الحكومية الخدمية ودفعها إلى تبني مشاريع خاصة بالمياه والكهرباء والبنية التحتية في الضواحي.
١٢. العمل على الإثراء المكتبي لمدارس الضواحي بالكتب الثقافية.
١٣. دفع المجلس الأعلى للأمومة والطفولة لإنشاء مكتب خاص بالأطفال في الضواحي ينسق لمشاريع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية هناك.
١٤. القيام بفعاليات توعية بأهمية تعليم الفتاة في الضواحي اليمينية.
١٥. دفع الصحافة في اليمن إلى الكتابة حول الظروف الخاصة ببيئة الضواحي غير تغطيات كاشفة ونقدية تقوم على مشاركة سكان الضواحي قضاياهم وطلباتهم.
١٦. تسهيل عمليات إنشاء المؤسسات الغير حكومية والجمعيات الأهلية في مناطق الضواحي وإعفاؤها من الرسوم المخصصة للإنشاء في حال تواجدت.

١٧. العمل على تنويع المؤسسات العاملة في الضواحي أو دفع المؤسسات في العاصمة إلى تنويع فعاليتها هناك.
١٨. عمل برامج وثائقية حول الضواحي تشرح حال الأطفال وإحتياجاتهم وتلقي الضوء على قصص لصوادر حصلت عليهم.
١٩. عمل دراسات حول مدى إسهام الضواحي الفقيرة في اليمن لمراكز المدن بالأحداث وعمالمة الأطفال والتسول والجريمة الخ.
٢٠. ربط النوادي التجارية للألعاب بجهة رقابية تابعة للحكومة مع ممثلين من منظمات المجتمع المدني.
٢١. ربط مراكز تحفيظ القرآن بوزارة الأوقاف ومراقبتها عن كثب.
٢٢. دفع القطاع الخاص إلى تبني مشاريع في مجال حماية ورفاه الطفل في الضواحي.
٢٣. العمل على تشكيل إستراتيجية وطنية خاصة بمقاربة قضايا الأطفال في الضواحي اليمنية.

إن من المهم على صعيد الضواحي اليمنية عدم الإقتناع بالتخريجات المجتمعية وأن يكون هناك جهد واضح وجلي في حماية الطفل وحقوقه وتنميته في كل المجالات الصحية والبيئة والإقتصادية والأمنية والإجتماعية والثقافية, ومن المهم العمل على تميز طريقة المقاربة وجودتها وتقييم أداء العاملين بها وقياس أثرها على أطفال الضواحي على المدى البعيد.

إن كل طفل في المدينة أو الريف أو الضواحي له كل الحقوق الإنسانية ويجب أن يتمتع بها ويعيشها في حياته الحالية والمستقبلية.

١. عشر سنوات على كارثة الدويقة https://marsadomran.info/policy_analysis /١٦١١/٠٩/٢٠١٨
٢. ١٠٠ ألف يمني يحتاجون إلى تلقي العلاج في الخارج <https://www.alaraby.co.uk> /١٠٠-
٣. صنعاء القديمة <https://ar.wikipedia.org/wiki/> AC/D8
D/_A١/D8/Av/D8/B9/D8/٨٦/D9/B0/
٤. ثورة ٢٦ سبتمبر <https://ar.wikipedia.org/wiki/> D8
A9/D8/٨٥/٨A/D9/AF/D9/D8/٨٢/D9/٨٤/D9/Av/٨
/D8/_٢٦_A9/D8/B١/D8/٨٨/AB/D9/
٥. التعليم في اليمن <https://ar.wikipedia.org/wiki/> D8
٨٤/D9/B9/AA/D8/D8/٨٤/D9/Av/
٦. فتيات اليمن.. حرمان من التعليم خوفاً من الاختلاط <https://www.alaraby.co.uk/>
٨٦/D9/٨٥/٨A/D9/D9/٨٤/D9/Av/٨A_-/D8/D9/٨١/D9/_٨٥/٨A/D9/D9/
https://www.alaraby.co.uk/
٧. ظروف معيشية وأعراف قبلية يمنعان اليمنيّات من التعليم <https://www.independentarabia.com/node>
B١/D8/Av/D8/٨٢/AA/D9/D8/Av/D8/B٣/D8/Av/٨A/D8/D9/B٣/D8/١٧٨٧١٦/com/node
٨A/D8/D9/B٤/٨A/D8/D9/B9/D8/٨٥/D9/-٨١/D9/٨٨/D9/B١/D8/B٨/D8/Av/٨A/D8/D9/
-A9/٨A/D8/D9/٨٤/D9/Av/D8/٨٢/D9/-٨١/D9/Av/D8/B١/D8/B9/D8/Av/٨A/D8/D9/-A9/
٨/D9/٨٦/D9/٨٥/٨A/D9/D9/٨٤/D9/Av/D8/٨٦/D9/Av/D8/B9/D8/٨٦/D9/٨٥/٨A/D9/D9/
٨٥/٨A/D9/D9/٨٤/D9/B9/AA/D8/D8/٨٤/D9/Av/D8/٨٦/D9/٨٥/AA-/D9/D8/Av/A/D8
٨. ثقافة الطفل باليمن.. غياب حتى إشعار آخر <https://www.aljazeera.net/news/cultureandar>
https://www.aljazeera.net/news/cultureandar آخر إشعار حتى غياب حتى إشعار آخر
٨٤/D9/٨١/D9/B٧/D8/٨٤/D9/Av/D8/-A9/D8/٨١/D9/Av/D8/٨٢/AB/D9/D8/٣١/١٢/٢٠١٤/t
-A٨/D8/Av/٨A/D8/BA/D9/D8/٨٦/D9/٨٥/٨A/D9/D9/٨٤/D9/Av/D8/Av/٨A/D8/
B١/AE/D8/D8/Av/D8/B9/D8/B٤/D8/A٥/D8/-٨٩/AA/D9/AD/D8/D8/
-B٣/٨A/D8/D9/٨٤/https://www.alaraby.co.uk/
٩. ليس لأطفال اليمن من يكتب لهم <https://www.alaraby.co.uk/> D9
-٨٦/D9/٨٥/٨A/D9/D9/٨٤/D9/Av/D8/-٨٤/D9/Av/D8/٨١/D9/B٧/D8/Av/٨A/D8/D9/٨٤/D9/
٨٥/D9/٨٧/D9/٨٤/D9/-A٨/AA/D8/D8/٨٣/٨A/D9/D9/-٨٦/D9/٨٥/D9/

١٠. منظمات المجتمع المدني في اليمن , كم بلا كيفية .
https://araa.sa/index-option=com_content&١٧٢=Itemid&٣٧-٢٢-٠٧-١٤-٠٧-١٦١٨:٢٠١٤=php?view=article&id-AA/D/https://pomed.org//D٨
١١. تحديات المجتمع المدني اليمني في بيئة النزاع المسلح
<https://pomed.org//D٨/AA/D٩/AC/D٨/D٨/٨٥/D٩/٨٤/D٩/Av/AA-/D٨/D٨/Av/٨٨/D٨/AF/D٩/AD/D٨/٨٥-/AA/D٩/D٩/٨٤/D٩/Av/٨A-/D٨/D٩/٨٦/AF/D٩/D٨/٨٥/D٩/٨٤/D٩/Av/D٨-/B٩/D٨/Av/D٨-/A٩/D٨/A٦/٨A/D٨/D٩/A٨/٨A-/D٨/D٩/٨١/٨A-/D٩/D٩/٨٦/D٩/>
١٢. مأساة المجتمع المدني اليمني -
<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/masat-almjtm-almdny-alyyny>
١٣. أزمة اليمن والمجتمع المدني: البقاء على قيد الحياة رغم الصعاب
<https://odihpn.org/magazine//D٨-٨٦/D٩/٨٥/AA/D٩/D٩/٨٤/D٩/Av/D٨-/A٩/D٨/٨٥/D٩/B٢/D٨/A٣/magazine//D٨-B٩/D٨/٨٥/AA/D٩/AC/D٨/D٨/٨٥/D٩/٨٤/D٩/Av/D٨/٨٨/D٩/D٨/Av/D٨/٨٢/D٩/A٨/D٨/٨٤/D٩/Av/٨A-/D٨/D٩/٨٦/AF/D٩/D٨/٨٥/D٩/٨٤/D٩/Av/D٨//٨٩/D٩/٨٤/D٩/B٩/D٨-/A١/>